مشروع وزير الخارجية الانكليزي كاستليريث لتدمير الجزائر خلال ندوات لندن (1816–1818م)

Project of the English Foreign Minister Castlerith to destroy Algeria (During the London symposiums (1816-1818

أ.زيتوني حمزة اسحاق

التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري

البريد الالكتروني: isak.barbarous@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/03/01	تاريخ القبول: 2020/11/21

ملخص المقال:

انتهى مؤتمر فيينا بتوقيع المؤتمرين على مدونة من أهم بنودها تحريم تجارة الرقيق على سواحل غرب إفريقيا، وقمع القرصنة البربرسكيّة، والجدير بالملاحظة أن فرسان مالطا رغم حضورهم للمؤتمر ومحاولتهم إقناع المؤتمرين بإعادة بعثهم من جديد لمواجهة القرصنة إلا أنهم لم ينالوا مبتغاهم.

لقد سعت إنكلترا من خلال هذا المؤتمر استغلال قضية قراصنة شمال إفريقيا، وبالأخصّ قراصنة الجزائر، لخدمة مصالحها التوسّعيّة، إلّا أنّ هذه المصالح قد تتضارب مع المصالح التوسّعيّة لباقي الدّول الأوروبّيّة العظمى، وبعبارة أخرى كانت كلّ دولة من الدّول الأوروبّيّة الأربعة (إنكلترا،فرنسا، النّمسا، روسيا)، تنظر للدولة الأخرى بأنّها عقبة في طريقها تعيق مدّ نفوذها في المتوسط.

لقد سيطر الجشع على حكومات هذه الدّول التي تمكنت من توظيف مسألة بحريات شمال إفريقيا وعلى رأسهم البحريّة الجزائريّة وصياغة وضعيتها في قالب قانوني يسمح لها بالتّدخل في شؤون المنطقة بطريقتها الخاصة.

Abstract : The Vienna conference ended with the signing of a code of the two most important items to prohibit the slave trade on the coast of West Africa, and the suppression of barbaric piracy, and it is worth noting that the Knights of Malta, despite their attendance at the conference and their attempt to convince the two conferences to re-sent them to face piracy, but they did not get what they wanted.

Through this conference, England sought to exploit the issue of the pirates of North Africa, particularly the pirates of Algeria, to serve its expansionist interests, but these interests may conflict with the expansionary interests of the rest of the great European countries, in other words each of the four European countries (England, France, Austria). Russia), views the other country as an obstacle to its influence on the Mediterranean.

Greed dominated the governments of these countries, which were able to employ the issue of North African navies, especially the Algerian navy, and put their position in a legal form that allows them to intervene in the affairs of the region in their o

الكلمات المفتاحية: الجزائر، بريطانيا، الرابطة البحرية، القرصنة ، ندوات لندن

مقدمة:

سطرت كل دولة من الدول الأوربية القوية مخططا خاصا بها يتناسب مع إمكانياتها وطموحها التوسعي، بحيث سعت كل من النّمسا وروسيا إلى السيطرة على البلقان وشمال أسيا الصغرى مقابل ترك المغرب كمنطقة نفوذ واحتلال لدول غرب أوروبّا[1] (فرنسا وبريطانيا).

أمّا فرنسا وبريطانيا فقد بقيتا تمسكان رقبة بعضهما البعض، فوصل التنافس بينهما إلى الذروة لدرجة أنّه بحث كلّ طرف على قطع الطريق أمام الطرف الآخر حتى لا يتمكن من إدراك مبتغاه و السّيطرة على غرب المتوسط .

ترددت إنكلترا كثيرا في اتخاذ موقف ثابت تجاه دول شمال إفريقيا وبالأخص الجزائر، فبقاؤهم أو زوالهم كلاهما يخدم المصلحة الإنكليزية، فبقاء القرصنة في المتوسط يدعم الملاحة البحرية الإنكليزية عن طريق مطاردة قراصنة الجزائر لسفن دول الضعيفة التي يمكن أن تنافس التجارة الإنكليزية، كما أن قوة ومناعة الأسطول الإنكليزي يحول دون مهاجمة البحرية الجزائرية لنظيرتها الإنكليزية سواء كانت

الحربية أو التجارية.

وفي نفس الوقت رأت إنكلترا أنّ السّبيل الوحيد لضمان استمرار نفوذها في المتوسط يكون بالقضاء على بحريات دول شمال إفريقيا وعلى رأسهم البحريّة الجزائريّة، لأنّ تحالف هذه الأخيرة مع فرنسا سيضعف حتما نفوذها في المتوسط لصالح فرنسا.

1/ الرابطة البحرية الأوربية ضد الدول البربرسكية:

أيقنت السّلطات الإنكليزيّة أنّ تشكيل رابطة بحريّة مكونة من الدّول الأوربّيّة، ترابط في حوض المتوسط وتغلق مضيق جبل طارق في وجه البحريّة الجزائريّة كفيلة بإنهاء سيطرة بحريات دول شمال إفريقيا على الجزء الغربي للمتوسّط.

(1) جمال، قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا...، ص208.

كما رأت في وضع الرابطة البحريّة تحت إشراف مجلس أوروبي[2] على غرار المجلس الذي يشرف على قوات الاحتلال التي تسيطر على الأراضي الفرنسيّة، لمدّة سبع سنوات، وهي فترة كافية حسب الإدارة الإنكليزيّة لأداء الرابطة البحريّة مهمتها[3].

حاولت الحكومة الإنكليزيّة تجسيد فكرتها هذه على أرض الواقع، فاتصل وزير خارجيتها اللورد كاستليريث (lord Castlereagh) بسفير فرنسا بلندن المركيز دوسموند (Lemarquis D'osmond) وأطلعه على رغبة بلاده في استدعاء سفراء الدّول لتثمين قرارات مؤتمر فيينا، وخاصة قضية تشكيل حلف بحري أوروبي لتطهير المتوسط والأطلنطي من قراصنة شمال إفريقيا، لتفعيل الحركة الملاحية التجارية فيهما[4]

كانت الأوراق التي تلعب بها إنكلترا فيما يخصّ الرابطة البحريّة مكشوفة لفرنسا وعلى الرّغم من ذلك استطاعت الإدارة الإنكليزية في لندن أن تربك وتحرج نظيرتها في باريس.

فقبول فرنسا لمشروع الرابطة البحريّة يعني منح وسائل إضافية تساعد إنكلترا على إحكام قبضتها وفرض سيادتها المطلقة على المتوسط[5]، خاصّة وأنّ مؤتمر فيينا (1815م) قد أرغم فرنسا على القبول بتجريدها من أسطولها البحري الحربي، ولم يترك لها سوى تلك السفن البسيطة التي لا تشكل قوّة هجومية مهددة.

ففي سنة 1819م، لم يزد عدد وحدات الأسطول الفرنسي عن 31 سفينة متواضعة لها ميزة دفاعية[6] وهذا ما يجعلها تحتل مكانة ثانوية أو بالأحرى هامشية داخل هذه الرابطة البحريّة وهو أمر مهين للأمّة الفرنسيّة التي اعتادت أن تتصدر الريادة في مثل هذه المواقف.

ومن جهة أخرى فإن رفض باريس للمشروع الإنكليزي صراحة ليس بالشّيء اليسير بالنّسبة لها خاصّة وأنّ قوات الإتلاف الأوربّي لا تزال تحتل أراضيها وهي في حاجة ماسة إلى إرضاء إنكلترا وخطبة ودها لمساعدتها على إنهاء احتلال قوات الائتلاف لأراضيها[7].

---

(2) Eugène, Plantet : Correspondance des deys d'Alger … Volume 1, Op.cit, p LXXVI

(3) يحي، بوعزيز: موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ج3، ص233.

(4) زكية، زهرة: المرجع السابق، ص 106.

- François Charles-Roux: Op.cit, p 512.

(5) جمال، قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا، ص 210.

(6) زكية، زهرة: التنافس الفرنسي الإنكليزي على الجزائر ...، المرجع السابق، ص 107.

ولكن بعد أن وزنت السّلطات الفرنسيّة الأوضاع من منطلق مصالحها بين الرّفض والقبول حدّدت موقفها نهائيا، وهذا ما يتضح في التّعليمات التي أرسلتها إلى مندوبها في لندن :

" على السّفير أن يتجنّب الدخول في التفاصيل حول الموضوع بل يكتفي بالتستر وراء القرار الذي اتخذه جلالة الملك بخصوص إلغاء الرّق، كما كان عليه أيضا أن يبعد كل فكرة تستهدف دفع فرنسا إلى التّدخل لدى جلالة الملك الكاثوليكي (إسبانيا) بغرض إقناعه بقبول هذا المشروع"[8]، ثم اضاف له موضحا موقف فرنسا تجاه قراصنة الجزائر وباقي دول شمال إفريقيا قائلا: " إن قمع القرصنة البربرسكية هي واحدة من تلك المشاريع الإنسانية التي تحمست لها إنكلترا، وأن حكومتي تعمل على إنجازه، فهذا المشروع يمكن أن تكون له وجهة نظر سياسية، ومن ورائه مصالح سياسية"[9].

من خلال هذه التعليمات نستقي موقف فرنسا، ففي النّهاية قرّرت الحكومة الفرنسيّة أن تمسك العصا من منتصفها، فلا تجاهر برفض المشروع فتعادي بذلك إنكلترا التي أعادت أسرة البربون ليجلسوا على عرش فرنسا، ولا تقبل بالمشروع فتجسّد بذلك سيطرة إنكلترا على المتوسط، وهو ما يجعل الطموح الفرنسي يتبخر في جعل غرب المتوسط بحيرة فرنسية.

2/ ندوات لندن الأولى وطرح وزير الخارجية الانكليزي مشروعه المتعلق بالقضاء على الجزائر

استغل الإنكليز قرار مؤتمر فيينا القاضي بمنع تجارة الرقيق[10*] لكي يوجهوا دعوة إلى كل الدول المعنية إلى عقد مؤتمر في لندن لدراسة الإجراءات التي يتعين اتخاذها في هذا الصدد[11] كما سبق وان اشرنا. أفتتح الندوات في 28 أوت 1816م، أولى الندوات في لندن وهو نفس اليوم الذي

(7) François Charles-Roux: Op.cit, p 512.

(8) جمال، قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا...، المرجع السابق ، ص 210.

(9) E. Le Marchand: La traite des négres et les pirates Barbaresques, IN: Revue d'histoire diplomatique, Volume 40, Éditeur Leroux, Paris, 1926, p(455, 456).

(*) راجع: وليام، شالر: المرجع السابق ،ص 263.

- William, Shaler: Op.cit. p (261, 273).

(11) صالح، عباد: المرجع السابق، ص 218.

أرسى فيه الأسطول الانكليزي في خليج الجزائر تحت قيادة الأميرال اللورد إكسماوث (Exmouth) لإحراق الأسطول وتدمير مدينة الجزائر[12].

اجتمع في العاصمة الإنكليزية "لندن" عدد من سفراء الدّول الأوربيّة الرئيسة، روسيا، بروسيا، فرنسا، إلى جانب ممثل البلد المنظم للملتقى، إنكلترا، عملا بتوصيات مؤتمر فيينا.

تحول اللقاء منذ الجلسة الأولى عن موضوعه وهو محاربة تجارة الرقيق على السواحل الغربية من إفريقيا، إلى محاربة القرصنة البربرية على سواحل شمال إفريقيا[13]، فلقد أثار كل من مندوبي النّمسا الأمير إسترهازي (Esterhazy) وروسيا الأمير ليفان (Lieven) مسألة قراصنة البربريسك وفقا للتعليمات التي زوّدا بهما من طرف حكومتيهما[(14)]، إذ الفتا القنصلين انتباه المندوبين في المؤتمر إلى مسألة لا تقل أهمية عن قضية إلغاء الرق والتي تخص قمع القرصنة التي تتعاطاها الجزائر وباقي دول شمال إفريقيا[15]، وفي نفس السياق اوصت بعض الدويلات الإيطالية بتكون أسطول بحري أوربي مشترك لتحطيم هذه الدول وإنهاء نفوذها من لمتوسط[16].

حظيت التوصيات الروسية والنمساوية بموافقة الممثل الإنكليزي اللورد كاستيليريث (Castlereagh) فأدرج قضية قراصنة شمال إفريقيا في جدول الأعمال، وغدت أهم محور لندوات لندن التي استمرت من 28 أوت 1816م حتى 1818م[(17)].

حقّق وزير خارجيّة إنكلترا اللورد كاستيليريث (Castlereagh) مبتغاه في الاقتراح الذي تقدّم به كلّ من المندوبين السالفين وسارع لتأييد أفكارهما مستغلّا هذه الفرصة ليطرح فكرته المتعلّقة بتشكيل رابطة بحرية أوربّية لتطهير المتوسط من قراصنة شمال إفريقيا وبالأخصّ القرصنة الجزائر التي تمثل النموذج الملهم لبقيت الدول التي تتعاط القرصنة في حوض البحر الأبيض

(12) جمال، قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا ...، المرجع السابق، ص 209.

(13) صالح، عباد: المرجع السابق، ص (218، 219).

(14) زكية، زهرة: التنافس الفرنسي الإنكليزي على الجزائر ...، المرجع السابق، ص 108

(15) جمال، قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا ...، المرجع السابق، ص 209.

(16) أمحمد سعيد، الطويل: البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي 1795– 1832م، دار الكتاب الوطني للنشر والتوزيع، ليبيا، 2001م، ص 300.

(17) جمال، قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا ...، المرجع السابق، ص 209.

المتوسط[18]، ففي الندوة السابعة أعدّ المؤتمرون مشروع يتضمن خطة عمل لمنع الرّق من جهة وقمع بحريات دول شمال إفريقيا التي تعرقل نمو حركية الملاحة التجارية من جهة أخرى، وفقا للمقترحات الإنكليزية[(19)].

عُرض مشروع المندوب الانكليزي على السّفراء وممثلي الدول الأوربية لمناقشته، حيث يتحدث المشروع عن قيام الدّول الأوربيّة بإنشاء قوّة بحريّة مشتركة ومحددة، لمواجهة القرصنة في البحر الابيض المتوسط[20]، حيث توضع هذه القوة تحت إشراف مجلس أوربّي على غرار مجلس الحلفاء الذي يشرف على قوّات الاحتلال في فرنسا[(21)]، وبعبارة أدق توضع الرّابطة البحريّة تحت قيادة القائد العام الإنكليزي للقوّات الائتلافية التي تحتل فرنسا، كما يخوّل لهذا المجلس الذي مقرّه العاصمة الفرنسية باريس[22]، صلاحية إعطاء التعليمات للقناصل الأوربّيّين العاملين في دول شمال إفريقيا البحريّة[23]، على أن يدوم هذا الحلف لسبع سنوات أين تنتهي صلاحياته بانقضاء هذه المدة ابتداء من سنة تأسيسه[24].

لم يكن من السّهل على إنكلترا تمرير مشروعها الذي يكرس سيطرتها على المتوسط، ويدعم نفوذها في دول شمال إفريقيا بتموين وتمويل المماليك الأوربية التي تجمعهم ظاهريا الصّداقة والمثالية والتي تخفي بين طيّاتها اللؤم والجشع والسعي وراء إلغاء الطرف الآخر، فكلّ دولة من الدّول الأوربيّة القويّة كانت ترى في الدّولة الأخرى أنّها نقمة ولعنة أصابتها يجب التخلّصّ منها بأيّ طريقة كانت.

أيقنت الحكومات الأوربية أن قصر بكنكهام يسعى من وراء هذا المشروع توظيف قوتهم البحرية وممثليهم الدبلوماسيين لخدمة مصالحه وتنفيذ مآربه، وحتى يتفادى السّفراء المؤتمرون

(18) E. Le Marchand: La traite des négres et les pirates …, Op.cit, p 462.
- François Charles-Roux: Op.cit, p 513
(19) جمال، قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا ...، المرجع السابق، ص 210
(20) Eugène, Plantet : Correspondance des deys r … Volume 1, Op.cit, p LXXVI.
- E. Le Marchand: La traite des pègres et les pirates Barbaresques …, Op.cit, p 456.
(21) محمد خير، فارس: معاهدات الجزائر مع فرنسا ...، المرجع السابق، ص 144.
(22) François Charles-Roux: Op.cit, p 514.
(23) Eugène, Plantet : Correspondance des deys … Volume 1, Op.cit, p LXXVI.
(24) François Charles-Roux: Op.cit, p 514.

المصادقة على المشروع الإنكليزي تذرعوا بأنّ صلاحياتهم لا تخوّل لهم اتخاذ قرار انفرادي على الفور حول مسألة خطيرة مثل هذه.[25]

أيقن كاستيليريث (Castlereagh) أنّ مشروعه لن يلق أيّ استجابة لدى باقي الدّول الأوربّيّة لذلك سارع لإنقاذه بإدخال تعديلات عليه قبل إعادة تقديمه للنظر فيه من طرف ممثلي الدّول المشاركة في ندوات لندن.

إنّ أهمّ ما ورد في مشروع الحلف بعد تعديله، هو اقتراح على المجتمعيين ضبط قائمة الدّول التي ستستدعى إلى الانخراط في الحلف البحري الموجه ضدّ دول شمال إفريقيا، وبتحديد إسهامات كل دولة في هذا الحلف[26]، لكن وبالرّغم من هذه التعديلات التي طرأت على مشروع الرّابطة البحريّة، إلّا أنّ المندوب الفرنسي لم يوافق على صيغته الجديدة أيضا عملا بتعليمات ريشوليو(Richelieu) الرّامية لإحباط أيّ مشروع تتزعمه إنكلترا لضمان سيطرتها على المتوسط[27].

لقد كانت فرنسا تفضل الحفاظ على القرصنة بدل ازدياد نفوذ وسلطة وهيمنة البحرية الإنكليزية على البحر الأبيض المتوسط[28]، وحتى يدعم ريشوليو (Richelieu) موقف مندوبه أبرق برسالة وجهها إلى كاستيليريث(Castlereagh) أخبره فيها أنّ القرصنة الجزائرية لا تقلق الحكومة الفرنسية، فلقد اعتادت دول شمال إفريقيا البحريّة بما فيهم الجزائر احترام العلم

(25) جمال، قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا...، المرجع السابق، ص 210

(26) زكية، زهرة: التنافس الفرنسي الإنكليزي على الجزائر ...، المرجع السابق ، ص 109.

(27) يحي، بوعزيز: موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب...، المرجع السابق، ج3، ص233.

- E. Le Marchand: La traite des négres et les pirates Barbaresques …, Op.cit, p 460.
- Eugène, Plantet : Correspondance des deys d'Alger … Volume 1, Op.cit, p LXXVI.

(28) عبد الجليل، التميمي: بحوث ووثائق في تاريخ المغرب تونس الجزائر ليبيا 1816– 1871م، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1972م، ص 238.

- Charles André Julien: Histoire de l'Afrique du Nord, Édition N2, Éditeur Payot, 1964, p (297, 298).

– شارل أندري، جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية تونس الجزائر المغرب الأقصى من الفتح الاسلامي إلى سنة 1830م، تعريب محمد ميزالي وآخرون، الدار التونسية، تونس، 1968م، ص 381.

- Eugène, Plantet : Correspondance des deys d'Alger … Volume 1, Op.cit, p LXXVI.

– أمحمد سعيد، الطويل:المرجع السابق، ص 300.

الفرنسي[29]، "وأن انهيارها سيؤدي إلى إلحاق الأضرار بالتّجارة الفرنسيّة في المشرق"[(30)]، وفي نفس الوقت نصح ريشوليو(Richelieu) قنصله في لندن بتجنب منح الوزير الخارجية الإنكليزي جوابا قطعيا على اقتراحه، "فضعف البحرية الفرنسية يحتم عليها أداء دورا ثانويا في هذه الرابطة البحرية الأوربية، وهو ما لا يخدم الكرامة الفرنسية"[31]، كما "نرفض أن يضع القوات الفرنسية تحت إمرة قائد من أمة أخرى"[32].

رأت باريس ان مشروع "كاستيليريث" (Castlereagh) الرامي إلى إنشاء الرابطة البحرية لا يخدم إلا أهداف إنكلترا ومصالحها التجارية فضلا على ان الحلف لا يخدم السياسة الفرنسية ولا مصالحها الاقتصادية في ظل التحسن الكبير الذي شهدته العلاقات الفرنسية بدول شمال إفريقيا التي عرفت انتعاشا وتوطدا خاصة ان فتحت هذه الاخيرة انئها للسفن الفرنسية[33]

أما بقيت الدول فلم تبدِ حماسا للمشروع الإنكليزي، الذي رأت من خلاله رغبة هذه الأخيرة في فرض هيمنتها على البحار، وبسط نفوذها على الملاحة التجارية البحريّة، وإضفاء طابع الشرعيّة الأوربّيّة عليها، لذلك اقدمت بعض الدول على محاولة إدخال تعديلات على المشروع هذا ما فعله الوزير الهولندي عندما اتصل بالوزير الخارجية الإنكليزي حيث قدم له وجهة نظره تجاه الرابطة البحرية[34].

لم تكن فرنسا الدّولة الوحيدة التي اعترضت على المشروع[35]، بل انضمت إليها كلّ من روسيا[36]، التي كانت ترى في إنكلترا منافسا خطيرا لها يمكن أن يهدد طموحها التوسعي الاستعماري، لقد كانت القيصريّة الروسيّة تسعى جاهدة ليكون لها موضع قدم في المياه الدافئة، ولقطع الطريق أمام الهيمنة الإنكليزيّة على هذا المسطح المائي الهام اقترح القيصر إسكندر الأوّل

(29) E. Le Marchand: La traite des négres et les pirates …, Op.cit, p 456.

(30) يحي، بوعزيز: موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب...، المرجع السابق، ج3، ص233.

(31) E. Le Marchand: La traite des négres et les pirates …, Op.cit, p 157.

(32) E. Le Marchand: La traite des négres et les pirates …, Op.cit, p 460.

(33) François Charles-Roux: Op.cit, p 512.

(34) E. Le Marchand: La traite des négres et les pirates …, Op.cit, p 457.

(35) Charles André Julien: Histoire de l'Afrique …, Op.cit, p (297, 298).

– يحي، بوعزيز: موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب...، المرجع السابق، ج3، ص233.

- François Charles-Roux: Op.cit, p 514.

(36) Eugène, Plantet : Correspondance des deys … Volume 1, Op.cit, p LXXVI.

في رسالة إلى المؤتمر بأن تضغط الدّول الأوربيّة على الأستانة حتى ترغم إيالاتها البحريّة في شمال إفريقيا على احترام الرّاية الأوربيّة، فيكفي بذلك أوربا من عناء التّدخل المسلّح[37]، وفي حالة ما إذا لم يستجب الباب العالي لطلب الدّول الأوربيّة، أو لم تستجب إيالات شمال إفريقيا لأوامر السّلطان العثماني، فهنا يكون قد تغلب منطق القوّة على قوّة المنطق، وعلى كل الدول أوربيّة في هذه الحالة تشكّل رابطة بحريّة لردع القرصنة البربرسكيّة والقضاء عليها نهائيا، على أن تُحل الرّابطة تلقائيا حينما تنتهي من عملها وتدرك مبتغاها، كما يُحلّ التحالف معها كذلك[38].

لم يتحمس "كاستيليريث" (Castlereagh) كثيرا للمذكرة الروسية، فالرسالة التي أبرقها لسفير بلاده في روسيا أكدت على تمسك وزير الخارجية الإنكليزي بفكرته الرامية إلى "مواجهة القوة بالقوة" كما انتقد المذكرة الروسية واعتبرها غير ناجعة[39].

أمّا النّمسا فلم تتحمس لهذا المشروع من أساسه لأنّها تربطها علاقة طيبة وودّية مع الخلافة العثمانية، وهي كفيلة في نظرها أن تحول دون اعتداءات دول شمال إفريقيا على بحريتها التجاريّة، وإن حدث ذلك فإنّ الباب العالي سيتدخّل حتما ليجبر سلطات هذه الإيالات[40*] على أطلاق سراح الرعايا النمساويين وتقديم الترضية اللازمة لذلك[41]، ولكن الأمر لم يتوقف عند النّمسا في هذا الحد، بل كان لي فيينا حساباتها الخاصّة، خاصّة وأنّها أيقنت أنّ كلّ الدّول الأوربيّة تسعى لكسب ودّ الخلافة العثمانيّة حتى يتمكنوا من تمرير مشاريعهم الاستعماريّة في ممتلكاتها

(37) يحي، بوعزيز: موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب...، المرجع السابق، ج3، ص233.
- E. Le Marchand: La traite des négres et les pirates …, Op.cit, p (458, 459).

(38) يحي، بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ج2، ص 112.
- E. Le Marchand: La traite des négres et les pirates …, Op.cit, p (458, 459).

(39) E. Le Marchand: La traite des négres et les pirates …, Op.cit, p (458, 459).

(*) لم تعترف كل من روسيا القيصريّة، و مملكة النّمسا باستقلال الجزائر، وترفضان اعتبارها دولة منفصلة عن الخلافة العثمانيّة. وإذا كانت الجزائر لم توقع أيّ معاهدة مع روسيا لانعدام تواجد بحريّة هاته الدّولة في المتوسط إلّا نادرا، فإنّها وقّعت معاهدات مع مملكة النّمسا، وخاصّة معاهدة 08 أكتوبر 1748م، التي تعتبر الإطار الأساسي الذي انتظمت داخله العلاقات بين الجانبين منذ هذا التاريخ، ولم يرد في هذه المعاهدة ذكر للخلافة العثمانية، لا كوصية، ولا كمجرد وسيط في توقيع هذا الاتفاق. فدفع الاستحواذ والسيطرة والجشع الاستعماري الذي تميّزت به كلّ الدّول الأوربيّة القويّة هو الذي أملى على هاتين الدولتين فكرة إنكار استقلال الجزائر، وموقفهما ينطلق من اعتبارات استعماريّة بحته ليس له أيّ سند على مستوى الواقع.– أنظر: جمال، قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا...، المرجع السابق ، ص 209.

(41) يحي، بوعزيز: موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ج3،...، المرجع السابق ص 234.

المترامية الأطراف والتي ينخرها الضعف والعجز، فكانت النّمسا في طليعة الدّول الأوربيّة التي سارعت إلى إبلاغ الباب العالي بالملفات التي فتحت في ندوات لندن والتي تخصها في محاولة منها خطبت ودّ الخلافة العثمانيّة، حتى تحصل على مكانة أفضل من مكانة الدّول الأوربيّة الأخرى في بلاط القسطنطينية، وتحظى بامتيازات أوفر من بقيت الدول، وبعبارة أخرى أن يكون لها نفوذ في القسطنطينية يضاهي نفوذ إنكلترا وفرنسا، وفي سبيل هذا أبرق ألبرينس ميترنيخ[42]، رسالة إلى الخليفة العثماني يطلعه فيها بانعقاد ندوات لندن التي ستتطرق حتما لقضايا قد تضرّ الباب العالي، حتى تبقى العلاقات بين فيينا والقسطنطينية طيبة إذا ما تمّ تشكيل الرّابطة البحريّة الأوربيّة الموحّدة للاستهداف الجزائر وباقي الإيالات العثمانيّة البحريّة في شمال إفريقيا.

أبدت السّلطات العثمانيّة حينما اطلعت على رسالة نظيرتها النّمساويّة تأسفا وحسرة شديدة، نلتمسها من الحديث الذي جمع المترجم النمساوي (بتسته) والريس أفندي[43]، فجاء على لسان هذا الأخير: أنّ الخلافة العثمانيّة ساعدت الدّول الأوربيّة حينما تكتلت ضدّ نابليون بونابرت ورفضت اعتماد سفيره بالأستانة، وقوفا عند رغبة الائتلاف الذي كان يعاني من سطوة الإمبراطور نابليون، كما وقفت الخلافة العثمانيّة إلى جانبهم حينما فرّ إمبراطور فرنسا من جزيرة ألب ليعيد تشكيل، وتجميع جيشه لمحاربتهم – أي الائتلاف الأوربّي– فبالأمس تمكّن الائتلاف الأوربّي من القضاء على الإمبراطورية الفرنسية النابليونية، واليوم يتشكل تكتل أوربي أخر لمحاربة الإيالات العثمانية، لا يسع الدّولة العثمانيّة إلّا إبداء أسفها

واستغرابها لموقف هذه الدّول الأوربيّة عندما تتفق ضدّ الإيالات العثمانية وتتحد لمحاربتها"[44].

على إثر هذه الأخبار الخطيرة، أمر الباب العالي بعقد اجتماع طارئ لمناقشة محتوى الرّسالة، أقر الاجتماع في نهايته عدّة أفكار لخصتها المؤرّخة الجزائرية زكية زهرة، كما يلي:

1/ أنّ الجزائريين مسلمين وتابعيين للخلافة العثمانية، وبذلك فإنّ الحرب التي أعلنت عليهم، قد أعلنت على الخلافة العثمانيّة كذلك.

(42) ألبرينس ميترنيخ، (1773– 1859) كان سفيرا ببرلين ثم مستشارا لإمبراطور النمسا وهو الذي أدخل النمسا إلى الحلف الأوربي ضد فرنسا غي سنة 1813م.

(43) الريس أفندي، هو وزير الشؤون الخارجية

2/ إنّ الدّولة العثمانيّة لم تتدخل حتى الآن في الحرب التي أعلنتها الجزائر على الدّول الأوربّيّة ولم يكن رأي الصدر الأعظم في أيّ صلح عقده حكام الجزائر مع الدّول الأوربّيّة، ولذلك ستتصرف الدّولة العثمانيّة بنفس التّصرف، وتمتنع عن التّدخل.

3/ إنّ إنكلترا بعد أن تحصلت على منفعة من الجزائر، لا ترغب في ضمان سلامة تجارة الدّول الأخرى في البحر الأبيض المتوسط.

4/ وإنّ روسيا تريد أن تحصل على موقع في البحر المتوسط .

5/ لم تستأذن إنكلترا من الدّولة العثمانيّة حين هاجمت الجزائر، قد يشجّع النّمسا على تبنّي نفس الموقف.

6/ وهذا ما يفسّر المسعى النمساوي بأنّه عمل يهدف إلى المحافظة على مصالحها مع الدّولة العثمانيّة من جهة، مع الإبقاء على المنافع التي يحصل عليها في إطار الاتفاق الأوربّي من جهة أخرى.

7/ تأكيد رغبة الدّولة العثمانيّة على أهمية إيجاد حلّ للمشكل وهذا ما يجعلها تطالب السفير النّمساوي بمعلومات إضافية[45].

توقفت ندوات لندن خلال هذه السنة 1816م، بدون الوصول إلى قرار نهائي حول مشروع الرّابطة البحريّة التي شغلت المؤتمرين، ولم تستأنف إلا في 4 ديسمبر 1817م[46].

3/ استئناف ندوات لندن وتقديم كاستيليريث مشروعه المعدل ضد الجزائر: عجز المؤتمرون في لندن على الوصول إلى أيّ نتيجة تذكر بسبب تعارض آرائهم الناجمة عن تضارب مصالحهم ومن الريبة التي أبدوها تجاه المشروع الانكليزي، فرأوا في أيّ اقتراح يطرح من قبل أي دولة أنّه مشروع لفرض إرادتها في المتوسط على حسابهم، فتوقفت هذه المنتديات لمدة تزيد عن سنة ولم تستأنف إلّا في بداية 1818م كما سبق ذكره، حينما حركت إنكلترا الموضوع من جديد في إطار

(44) زكية، زهرة: التنافس الفرنسي الإنكليزي على الجزائر ...، المرجع السابق ، ص (111، 112)

(45) المرجع نفسه ، ص (112، 113)

(46) E. Le Marchand: La traite des négres et les pirates …, Op.cit, p 459.

الدّعوة إلى استئناف محادثات مندوبي الدّول الأوربّيّة الخمسة حول قضية تعاطي البحريّة الجزائريّة وباقي بحريات دول شمال إفريقيا للقرصنة[47].

استأنفت المداولات في 4 ديسمبر 1817م[48]، ففي هذه الجولة الثانية من النقاشات حاولت السّلطات الإنكليزية إجراء تعديلات على مشروعها بما يتلاءم ظاهريا مع طموحات الدّول الأوربّيّة بغرض كسب تأييدهم، وإزالة التحفظات التي أبديت حوله[49].

لقد نصّ المشروع الإنكليزي المعدّل على ضبط قائمة الدول التي تريد الانخراط فيه ، مع تطبيق مبدأ التداول على قيادة الرّابطة البحريّة بين الدّول المشاركة وبذلك تخلى (Castlereagh)"كاستيليريث" على فكرة احتكار قيادتها من قبل الأميرالات الإنكليزية، كما نص المشروع المعدل على تحديد مهام كل دولة في الرابطة حسب إمكانياتها[50].

ظاهريا يبدو أنّ السّلطات الإنكليزيّة قد عدّلت في مشروعها، ولكن في الواقع كان هذا التّعديل غير عملي، باعتبار أنّ الرّابطة مفتوحة أمام كلّ الدّول الأوربّيّة إلّا أنّ معظم هذه الدّول لا تملك قوّة بحريّة (بما فيها فرنسا التي جرّدها مؤتمر فيينا 1815م من أسطولها البحري العسكري) وهو ما سوف يحصر العملية بين دولتين أو ثلاث دول لها مصالح متناقصة، مما يجعل المشروع صعب التحقيق [51] ولتّصدّي للمشروع الإنكليزي، قدّمت روسيا القيصرية مشروعا هو الآخر في شكل مذكرة يهدف إلى جعل الرّابطة قوّة هجوميّة، بالدّرجة الأولى، وليس كما يقترحها الإنكليز قوّة دفاعيّة، ويرى الرّوس أنّه لكي يتحقق الهدف الذي من أجله أنشأت هذه الرّابطة البحريّة يجب أن تدعم بقوّات بريّة، وأن يتم القضاء على دولة الجزائر وتصفية وجودها، فذلك هو الضمان الوحيد في نظر الرّوس للقضاء على القرصنة في المتوسط[52].

---

(47) جمال، قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية...، المرجع السابق، ص 326.

(48) E. Le Marchand: La traite des négres et les pirates …, Op.cit, p 459.

(49) François Charles-Roux: Op.cit, p 514.

(50) زكية، زهرة: التنافس الفرنسي الإنكليزي على الجزائر ...، المرجع السابق ، ص 109.

– جمال، قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية...، المرجع السابق، ص 326.

- François Charles-Roux: Op.cit, p 515.

(51) جمال، قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية...، المرجع السابق، ص 326.

(52) جمال، قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا...، المرجع السابق، ص 212.

انتقد "كاستيليريث"(Castlereagh) المذكرة الروسية كثيرا، معتقدا ان إنشاء رابطة بحرية أوربية ذات طابع هجومي سيؤدي لا محال إلى اندلاع حرب بين دول شمال إفريقيا والدول الأوربية، والتي سيدفع ثمنها العبيد المستضعفين الذين سيصفون ويبادون من قبل حكومات هذه الدول انتقاما من الحرب التي تشنها عليهم المماليك الأوربية[53].

كما ظهر اتجاه ثالث تبنته فرنسا والذي يحظى ببعض التأييد من طرف كل من النّمسا وبروسيا. ففكرة فرنسا تقتضي بالتوجه إلى الخلافة العثمانيّة وإعلامها بأنّها من مصلحتها أن تفرض سيادتها على شمال إفريقيا وأن يُلزم الباب العالي القائم على هذه الإيالات سلطاتها بعدم إعلان الحرب على أيّ دولة هي في حالة سلم مع الأستانة[54]، وبعبارة أخرى تجريد دول شمال إفريقيا من حقها في إقرار السّلام وإعلان الحرب[55]، كما نص المشروع الفرنسي على رفض المشروع الرابطة البحرية، وفي المقابل تبادر كل دولة بأسطولها للعمل منفردة وفق مشروع موحد تم دراسته والاتفاق عليه مسبقا، لأن القضاء على القرصنة حسبه لا يمكن ان يحققه تكتل عسكري يمكن ان يؤدي إلى نتائج عكس تلك التي سطر لها[56].

انبثق من ندوات لندن ثلاث مشاريع أساسية ترمي لإيجاد حل جوهري لمشكلة القرصنة الجزائرية في المتوسط[57]، رفضتها الخلافة العثمانية كليا وبشكل قطعي، كما رفضت إقحامها في شؤون هي أجنبية عنها[58].

لم يتم الاتفاق حول خطة العمل، كما تعذّر التوفيق بين المشاريع المختلفة التي تقدمت بها الدّول المشاركة مما دفع بالمندوبين في النهاية إلى اتخاذ قرار بتحويل المسألة إلى مؤتمر لقمة أوربية للبث فيها، لقد كان من السّهل على الدّول الأوربيّة التكتل ضدّ دول شمال إفريقيا، فكما تكتلوا ضدّ

(53) E. Le Marchand: La traite des négres et les pirates …, Op.cit, p 460.

(54) جمال، قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية...، المرجع السابق، ص 327.

- Eugène, Plantet : Correspondance des deys … Volume 1, Op.cit, p (LXXVI, LXXVII)
- François Charles-Roux: Op.cit, p 515.

(55) E. Le Marchand: La traite des négres et les pirates …, Op.cit, p 462.

(56) François Charles-Roux: Op.cit, p 515.

– زكية، زهرة: التنافس الفرنسي الإنكليزي على الجزائر ...، المرجع السابق ، ص 109.

(57) E. Le Marchand: La traite des négres et les pirates Barbaresque…, Op.cit, p 461.

(58) جمال، قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية...، المرجع السابق، ص 327.

إمبراطور فرنسا نابليون عدّة مرّات، كان بإمكانهم أن يتكتلوا كما شاءوا وكيفما شاءوا، ضدّ أيّ خطر يهدد الدّول الأوربّيّة عامة، إلا ان تضارب مصالحهم وتخوفهم من بعضهم البعض حال دون اتخاذ أي عمل جدي لتطهير المتوسط من القرصنة.

وحتى لا يبدو العجز على الدول الأوربية في إيجاد إجماع لحل بسيط لقضية القرصنة وتجارة الرق، انتهزت انجلترا الفرصة لتعمل في البحر المتوسط باسم أوروبا ولترضي أيضا أصحاب حركة مقاومة الرق الذين ازداد نشاطهم في انجلترا فعهدت إلى قائد قواتها في البحر الأبيض المتوسط اللورد اكسموث بالقيام بنشاط دبلوماسي وعسكري إذ لزم الأمر لنيل الترضية الكافية من الداي ريثما يتهيأ الجو لعمل الأوروبي مشترك.

الخلاصة:

– أدت الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للجزائر وتمركزها في موقع هام يتوسط ساحل دول شمال إفريقيا وامتلاكها لأسطول بحري قوي فرض منطقه على الملاحة البحرية التجارية في المتوسط، بالدول الاستعمارية إلى التكالب عليها ومحاربتها والسعي لاحتلالها متذرعة بحجج واهية مثل تعاطي بحريتها للقرصنة وتهديدها لطرق المواصلات البحرية والتجارية في البحر المتوسط، لذا رفع ملف الجزائر في مؤتمر فيينا الذي أقر بتشكيل القوات اللازمة لحراسة سواحل البحر المتوسط ومراقبة وتعقب وتحطيم السفن المتهمة بالقرصنة و تكرر بحث مسألة القرصنة في ندوات لندن 1816م، حينها أوكل المؤتمرون لإنجلترا التي كانت سيدة البحار والمحيطات اتخاذ الإجراءات الكفيلة لردع الجزائر وباقي دول القرصنة.

– عملت السلطات الانكليزية من وراء مشروع إنشاء الرابطة البحرية الانتقام من الجزائر وتصفية حساباتها بسبب موقف الحياد الصلب، والايجابي الذي اتخذته الجزائر أثناء الحروب النابليونية، فإنكلترا لم ولن تغفر أبدا للجزائر على القرار الذي اتخذته من الحرب بالرّغم من المساعي الحثيثة و المجهوّدات الجبّارة التي بذلتها السّلطات الإنكليزية لإقحام الجزائر في الحرب الأوربّيّة ضدّ فرنسا، لذلك وجدت لندن الفرصة السانحة لها للانتقام من الجزائر وبحريتها التي حاولت توظيفها لصالحها لكن بدون جدوى

– تمكنت المؤتمرات الأوربية التي عقدها الساسة الأوربيون من تعريتهم وإبراز سوءة نوايهم الاستعمارية فلو لم تكن منطقة شمال إفريقيا تغري غرائزهم الاستغلالية لما ظهر التناطح بينهم، لقد عجز الأوربيون على إيجاد حل بسيط للقرصنة الجزائرية التي جعلوا منها معضلة كبيرة، فلم يكن المشكل إذا في القرصنة والتجارة بالعبيد وإنما كان جوهر المشكل في الأطماع التي أبدتها كل دولة أوربية تجاه منطقة شمال إفريقيا، لذلك حاولت تلك الدول قطع الطريق أمام كل دولة تطمح لاستغلال المؤتمرات الأوربية لتأخذ منها شرعية غزوها للمنطقة لذا أفضت كل المؤتمرات في النهاية بقرارات محتشمة لا تعبر عن حجم القوى الأوربية المشاركة فيها.

– إذا أمعنا النظر في أسباب فشل قيام الرّابطة البحريّة الأوربيّة الموحّدة ضدّ دول القرصنة (كما يسمونها)، وجدنا أنّ كلّ دولة من الدّول الأوربيّة ترى في شمال إفريقيا منطقة خصبة وإستراتيجية يمكن الاستيلاء عليها واحتلالها لتكون قاعدة أساسية وبوابة للتّوسع في إفريقيا والسّيطرة على المتوسط، وبالتّالي تكوين إمبراطوريّة استعماريّة عظمى، وعليه لم يكن قراصنة شمال إفريقيا سببا في محاولة الدّول الأوربيّة العظمى التكتل ضدّهم، بل كانوا – أي قراصنة شمال إفريقيا– مجرد وسيلة وظفتها لتحضا الدّول الأوربيّة بالسّيطرة على كامل شمال إفريقيا.

– أدت شدّة التّنافس وعدم ثقة كلّ دولة من الدّول القويّة بالدّولة الأخرى المنافسة لها، إلى عجزهم بالقيام بعمل جاد ضدّ دول شمال إفريقيا، ولكن ما يلفت الانتباه أنّ كلّ الدّول الأوربيّة تعتبر الجزائر بأنّها دولة قرصنة ولصوصية فهي آفة على البحر المتوسط يجب التخلّص منها والقضاء على كيانها، وهذا ما جعل ملف قراصنة شمال إفريقيا وبالأخصّ القرصنة الجزائريّة يفتح في هذه المحافل الدّوليّة مرارا وتكرارا.

– لقد كانت منطقة شمال إفريقيا بمثابة كنز باهظ الثمن، وكانت الدّول الأوربيّة كعصابة من اللصوص، الذي يريد كل فرد منهم الاستئثار بالكنز لنفسه وإقصاء بقية الجماعة، محاولا بذلك استعمال أدهى الخطط ليتحايل على زملائه حتى يتمكن من الوصول إلى الكنز دون غيره. وحينما اكتشفت العصابة نوايا بعضهم البعض الخبيثة، وترصّدوا خطوات بعضهم البعض ليقطعوا الطريق على أيّ فرد منهم حاول الوصول إلى الكنز دونهم، وبذلك اشتغلت العصابة بمراقبة أنفسهم وبقي الكنز دون أن تمتد له أيّة يد. إلّا أنّ الشيء الوحيد الذي اتفقت عليه العصابة، هو إظهار هذا الكنز

النفيس في نظرهم بأبشع المظاهر، وحاولوا التقليل من قيمته، وتصويره بصورة توضح بأنّه مجرد قمامة تنتشر منها الأوبئة. حتى تكون لهم الشرعيّة في سلبه. هكذا كان حال الدّول الأوربيّة في ندوات لندن وهكذا كان ملف البحريّة الجزائريّة في هذه الندوات.

- لم تكن القرصنة آفة تعاني منها أوربّا كما صوّروها هم، وإنّما كانت عبارة عن نظام دولي يعود عمره إلى عدة قرون خلت، متجذّرة أصولها في كلّ مجتمعات الأمم، كما كانت الدّول الأوربيّة نفسها تتعاط بحرياتها القرصنة. فالقرصنة إذا اتهمت لتكون مجرد أداة ووسيلة لاحتلال شمال إفريقيا، والسّيطرة على البحر الأبيض المتوسط.

- لقد طرح الأوربيون في ظل تكتلهم المعروف بالوئام الأوربي مفاهيم جديدة للعلاقات الدولية التي لا تعترف بالسيادة الحقيقة لأية دولة غير أوربية، وهذا ما لم تتمكن الجزائر من هضمه أو استيعابهن إن عجزت الجزائر في التعامل مع هذه الوضعية الجديدة ومع هذا النظام الدولي التي أقرته الدول الأوربية دون الرجوع إلى الشرعية الدولية باستشارة كل دول العالم، إلى انفجار أزمة بين الجزائر وإنكلترا التي تعهدت برعاية قرارات مؤتمر فيينا.

قائمة المصادر و المرجع المعتمدة:

1. يحي، بوعزيز: موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ج3
2. أمحمد سعيد، الطويل: البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي 1795- 1832م، دار الكتاب الوطني للنشر والتوزيع، ليبيا، 2001م
3. عبد الجليل، التميمي: بحوث ووثائق في تاريخ المغرب تونس الجزائر ليبيا 1816- 1871م، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1972م
4. شارل أندري، جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية تونس الجزائر المغرب الأقصى من الفتح الاسلامي إلى سنة 1830م، تعريب محمد ميزالي وآخرون، الدار التونسية، تونس، 1968م

5. E. Le Marchand: La traite des négres et les pirates Barbaresques, IN: Revue d'histoire diplomatique, Volume 40, Éditeur Leroux, Paris, 1926.
6. Charles André Julien: Histoire de l'Afrique du Nord, Édition N2, Éditeur Payot, 1964.